

# الراعي لحزب الله: هل تريدون إجباري على الذهاب إلى حرب

## البطيريك الماروني: منتمون إلى الحزب أبلغوني بعدم تحملهم وزر السلاح

يصر البطيريك الماروني مار بشارة بطرس الراعي على أن الحل لأزمة لبنان يكمن في تبني الحياة، ميديا استغرابه من استماتة حزب الله في رفض هذا المبدأ مع أن "ما أقوم به هو في مصلحته".

بيروت - شن البطيريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي هجوماً لاذعاً على حزب الله في ظل إصرار الأخير على جر لبنان إلى نيران الإقليم، واحتكاره قرار السلم والحرب في البلد، ووجه الراعي سؤالاً للحزب "هل تريد إجباري على الذهاب إلى الحرب". جاء كلام الراعي في فيديو مدته دقيقة و27 ثانية، من لقاء له عبر فيديوكونفرس، مع مجموعة من الطائفة المسيحية ببارشية مار مارون بروكدين في الولايات المتحدة، وجرى تسريبه على مواقع التواصل الاجتماعي ليل الأربعاء/الخميس.

باتي التسريب بعد ساعات قليلة من زيارة وفد إيراني برئاسة الأمين العام لـ"المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في إيران" حميد شهرياري إلى بكري. وذكرت أوساط مقربة من البطيريك الماروني كان صريحاً وحازماً خلال اللقاء مع الوفد الإيراني لجهة تمسكه بحياد لبنان وبضرورة عقد مؤتمر دولي يرفض هذا المبدأ.

ويعتبر مراقبون أن تسريب الفيديو في هذا التوقيت لم يكن محض صدفة، لاسيما مع وجود توجه لإعادة الزخم لخارطة الطريق التي سبق وأن طرحها الراعي ولاتق الثقافة شعبياً وسياسياً في الداخل اللبناني.

ويستمر مراقبون أن تسريب الفيديو في هذا التوقيت لم يكن محض صدفة، لاسيما مع وجود توجه لإعادة الزخم لخارطة الطريق التي سبق وأن طرحها الراعي ولاتق الثقافة شعبياً وسياسياً في الداخل اللبناني.

وتوجه البطيريك الراعي في الفيديو إلى حزب الله بتساؤلات أبرزها "ماذا تقف ضد الحياة، هل تريد إجباري على الذهاب إلى الحرب؟ هل تريد إبقاء لبنان في حالة حرب؟ هل تأخذ برأيي حين تقوم بالحرب؟". وتابع "هل تطلب موافقتي للذهاب إلى سوريا والعراق واليمن؟ هل تطلب رأي الحكومة حين تعلن الحرب والسلام مع إسرائيل؟ علماً بأن الدستور اللبناني يقول إن إعلان الحرب

بأكثر من نصف اللبنانيين إلى تحت خط

المنع من السفر والسماح لهذه المؤسسات بحرية التصرف في أموالها السائلة والمنقولة والمحولة إليها. وتذكر القاهرة أن استمرارها في تقييد حرية المنظمات الحقوقية لن يجلب لها سوى المزيد من الخلافات والصدامات مع قوى دولية في توقيعات حساسة بالتزامن مع زيادة التحديات التي تواجهها إقليمياً، وطالما أن قانون الجمعيات الأهلية صدر وجرى العمل به بتوافق أغلب المنظمات المحلية والأجنبية فإنه سيكون الفيصل في العلاقة.

ويروج بعض المناوئين للحكومة بشأن تكرار صدور أحكام بالبراءة في قضية التمويلات الأجنبية منذ وصول الرئيس جو بايدن إلى الحكم في الولايات المتحدة، محاولة لإثبات حسن نواياها أمام واشنطن.

وفي المقابل يرى آخرون أن الربط بين التحرك الإيجابي من جانب القضاء والضغط الخارجي ليس في محله لأن رفض التصديق على قانون الجمعيات الأهلية الذي قدمته الحكومة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وطالب بتعديله، كما أن الكثير من المنظمات الأهلية المتهمه بالتمويل المشبوه تمت تبرئتها قبل وصول بايدن للحكم لنفس الأسباب، أي عدم كفاية الأدلة.

ويتغير هؤلاء إلى أنه من غير المنطقي أن يشك القضاء في التقارير الأمنية لمجرد استرضاء منظمات وحكومات أجنبية، لكنه يحكم وفق ما لديه من

بيروت - شن البطيريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي هجوماً لاذعاً على حزب الله في ظل إصرار الأخير على جر لبنان إلى نيران الإقليم، واحتكاره قرار السلم والحرب في البلد، ووجه الراعي سؤالاً للحزب "هل تريد إجباري على الذهاب إلى الحرب". جاء كلام الراعي في فيديو مدته دقيقة و27 ثانية، من لقاء له عبر فيديوكونفرس، مع مجموعة من الطائفة المسيحية ببارشية مار مارون بروكدين في الولايات المتحدة، وجرى تسريبه على مواقع التواصل الاجتماعي ليل الأربعاء/الخميس.

باتي التسريب بعد ساعات قليلة من زيارة وفد إيراني برئاسة الأمين العام لـ"المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في إيران" حميد شهرياري إلى بكري. وذكرت أوساط مقربة من البطيريك الماروني كان صريحاً وحازماً خلال اللقاء مع الوفد الإيراني لجهة تمسكه بحياد لبنان وبضرورة عقد مؤتمر دولي يرفض هذا المبدأ.

ويعتبر مراقبون أن تسريب الفيديو في هذا التوقيت لم يكن محض صدفة، لاسيما مع وجود توجه لإعادة الزخم لخارطة الطريق التي سبق وأن طرحها الراعي ولاتق الثقافة شعبياً وسياسياً في الداخل اللبناني.

ويستمر مراقبون أن تسريب الفيديو في هذا التوقيت لم يكن محض صدفة، لاسيما مع وجود توجه لإعادة الزخم لخارطة الطريق التي سبق وأن طرحها الراعي ولاتق الثقافة شعبياً وسياسياً في الداخل اللبناني.

وتوجه البطيريك الراعي في الفيديو إلى حزب الله بتساؤلات أبرزها "ماذا تقف ضد الحياة، هل تريد إجباري على الذهاب إلى الحرب؟ هل تريد إبقاء لبنان في حالة حرب؟ هل تأخذ برأيي حين تقوم بالحرب؟". وتابع "هل تطلب موافقتي للذهاب إلى سوريا والعراق واليمن؟ هل تطلب رأي الحكومة حين تعلن الحرب والسلام مع إسرائيل؟ علماً بأن الدستور اللبناني يقول إن إعلان الحرب

بأكثر من نصف اللبنانيين إلى تحت خط

المنع من السفر والسماح لهذه المؤسسات بحرية التصرف في أموالها السائلة والمنقولة والمحولة إليها. وتذكر القاهرة أن استمرارها في تقييد حرية المنظمات الحقوقية لن يجلب لها سوى المزيد من الخلافات والصدامات مع قوى دولية في توقيعات حساسة بالتزامن مع زيادة التحديات التي تواجهها إقليمياً، وطالما أن قانون الجمعيات الأهلية صدر وجرى العمل به بتوافق أغلب المنظمات المحلية والأجنبية فإنه سيكون الفيصل في العلاقة.

ويروج بعض المناوئين للحكومة بشأن تكرار صدور أحكام بالبراءة في قضية التمويلات الأجنبية منذ وصول الرئيس جو بايدن إلى الحكم في الولايات المتحدة، محاولة لإثبات حسن نواياها أمام واشنطن.

وفي المقابل يرى آخرون أن الربط بين التحرك الإيجابي من جانب القضاء والضغط الخارجي ليس في محله لأن رفض التصديق على قانون الجمعيات الأهلية الذي قدمته الحكومة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وطالب بتعديله، كما أن الكثير من المنظمات الأهلية المتهمه بالتمويل المشبوه تمت تبرئتها قبل وصول بايدن للحكم لنفس الأسباب، أي عدم كفاية الأدلة.

ويتغير هؤلاء إلى أنه من غير المنطقي أن يشك القضاء في التقارير الأمنية لمجرد استرضاء منظمات وحكومات أجنبية، لكنه يحكم وفق ما لديه من

المنع من السفر والسماح لهذه المؤسسات بحرية التصرف في أموالها السائلة والمنقولة والمحولة إليها. وتذكر القاهرة أن استمرارها في تقييد حرية المنظمات الحقوقية لن يجلب لها سوى المزيد من الخلافات والصدامات مع قوى دولية في توقيعات حساسة بالتزامن مع زيادة التحديات التي تواجهها إقليمياً، وطالما أن قانون الجمعيات الأهلية صدر وجرى العمل به بتوافق أغلب المنظمات المحلية والأجنبية فإنه سيكون الفيصل في العلاقة.

ويستمر مراقبون أن تسريب الفيديو في هذا التوقيت لم يكن محض صدفة، لاسيما مع وجود توجه لإعادة الزخم لخارطة الطريق التي سبق وأن طرحها الراعي ولاتق الثقافة شعبياً وسياسياً في الداخل اللبناني.



الراعي: لن أقبل بغير حياة لبنان.. نقطة إلى السطر

أن مؤشرات عدة توحى بعودة الاهتمام بهذه الوصفة لاسيما داخلياً، بعد تراجعها في الأسابيع الماضية.

ويقول مراقبون إنه مع تعثر جهود حل أزمة لبنان المركبة فإن وصفه الراعي قد تكون السبيل إلى خلاصه، لافتين إلى

ومحاولة تجديره البلد خدمة لأجندات طهران وصراعاتها مع القوى الإقليمية والدولية.

الفقر، وسط تشاؤم حيال إمكانية حدوث انفراجة قريبة، لاسيما في ظل سيطرة حزب الله على مفاصل القرار اللبناني،

## التيار الوطني الحر يتوجس من عقوبات جديدة على باسيل

وإصرار الثاني على الحصول على التثاقل المعطل.

ويرى مراقبون أن هذا الوضع ساهم بزيادة غرق لبنان في انهيار مالي واقتصادي من الصعب التعافي منه على المدى القريب. ويقول مراقبون إن فرنسا متمسكة بإنجاح مبادراتها، ومن غير المستبعد أن تذهب في خيار فرض عقوبات على المعرقلين للتسوية ومن بينهم باسيل.

وسبق وأن فرضت الولايات المتحدة في نوفمبر الماضي، عقوبات على رئيس التيار الوطني الحر وصهر الرئيس عون، متهمه بإيه بالفساد واستغلال علاقته مع حزب الله لتحقيق مكاسب سياسية.

استقالة حكومة حسان دياب، طرح ماكرون مبادرة لإنقاذ لبنان تقوم على تشكيل حكومة اختصاصيين ذات مهمة محددة وهي تنفيذ الإصلاحات المطلوبة دولياً، لعودة تدفق المساعدات الدولية للبنان.

وأبدت القوى السياسية حينها ترحيباً بالمبادرة، لكن أقوالها لم تقترن بإفعال، وعمدت الأطراف المتحكمة في المشهد على مدى الأشهر الماضية على إفراغ تلك المبادرة من مضمونها، في سياق مساعيها للحفاظ على قبضتها على السلطة.

ويعد حزب الله والتيار الوطني الحر المعطين البارزين لهذه المبادرة، من خلال تمسك الأول بحكومة تكنوقراطية،

تحديد كيفية الضغط على المتسببين في التعطيل. وسبق اتصال لودريان بأقطاب السلطة في لبنان، دعوتهم إلى الاتحاد الأوروبي بضرورة مناقشة السبل التي من شأنها أن تسمح بالضغط على السلطات اللبنانية لكي تتحرك وتنتهي الأزمة.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وعد الشهر الجاري، بتبني مقاربة جديدة في لبنان، منتقداً القوى السياسية اللبنانية التي سبق وأن رحبت بمبادرته للتسوية الأزمة في البلد، قبل أن تتراجع عن تعهداتها.

وعقب انفجار مرفأ بيروت في أغسطس الماضي، والذي نتج عنه

بيروت - تتوجس أوساط التيار الوطني الحر من إمكانية تعرض رئيسته جبران باسيل لعقوبات أوروبية، في ظل اتهامات بأنه أحد أبرز المتسببين في الانسداد الحكومي المستمر في لبنان منذ أكثر من 5 أشهر.

وتبدو مخاوف تلك الأوساط مشروعة، لاسيما بعد اتصالات أجراها وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان مع كل من الرئيس ميشال عون ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري، أبلغهم من خلالها بوجود إنهاء التعطيل المتعمد فوراً للخروج من الأزمة السياسية، لافتاً إلى أن هناك تفكيراً على مستوى الاتحاد الأوروبي في

## مصر تخفف التوترات مع المنظمات الأجنبية للتركيز على التحديات الإقليمية

### تسوية قضايا قديمة للمجتمع المدني وإلغاء وصمة التمويل المشبوه يوحيان بانفراجة حقوقية

الأهلي ليست دائماً هي الوحيدة الصائبة، بدليل أن القضاء نفسه لم يعترف بها وطعن في أغلبها وقضى ببراءة المتهمين، أشخاصاً ومؤسسات، وبإمكان السلطة فرض ضوابط ملزمة وعقوبات صارمة، شريطة تطبيقها وفق القانون وليس لحسابات سياسية.

نجاد البرعي  
القاهرة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بخلق منافذ الصاع

وبغض النظر عن الخلافات التي تقف وراء التوسع في أحكام براءة المتهمين بالتمويل الأجنبي، غير أن التعنن في مضامينها يعكس وجهة نظر السلطة عموماً تجاه مؤسسات العمل الأهلي، فالقاضي قال إنها شريكة للحكومة في التنمية، وهذا محور الخلاف بين مصر والولايات المتحدة، فالأخيرة تتمسك بأن يكون الانفتاح الأهلي سياسياً والقاهرة تصر على أنه تنموي.

وتبرر مصر موقفها بأنها لن تسمح بانحرف المنظمات الأهلية أن تكون بمثابة أحراب سياسية تمارس دور المعارضة والرقابة على الحريات ما يدفع الجهات الأمنية لتصدر المواجهة، لكن يبدو أن التحديات الراهنة تغير من هذا الموقف الراسخ بشكل يجعل العلاقة بين القاهرة والمجتمع المدني قائمة على التوازن والتشارك لا القطيعة.

من وتيرة تحسين علاقته بالمجتمع المدني حتى لا تتأثر تحركاته على المستويين الإقليمي والدولي بشكل سلبي، لتخلق منافذ الضغط وتجيش الرأي العام لمواجهة التحديات وتحدد المتأثرين بحق.

وقال البرعي وهو من أشد المعارضين للحكومة، لـ"العرب" إن النظام المصري أمامه فرصة ثمينة للتطبيع مع القوى السياسية والحقوقية، وتنحية الخلافات جانباً وفتح المجال العام لوقوف المجتمع صفاً واحداً وراءه في قضية سد النهضة، بحيث تكون المساندة قائمة على طبيعة قومية بعيداً عن التحزب والمؤالاة.

وتدعم بعض دوائر صناعة القرار هذا التوجه بأن تكون هناك مبادرات لفتح المجال أمام المجتمع المدني لممارسة نشاطه شريطة الالتزام بالثوابت الوطنية والأمن القومي المصري وفي حدود القانون، لكن ما يعيق تفعيل هذه المبادرات أن النظرة الأمنية لكثير من المنظمات الأهلية منحصرة في الشبهات وهناك حساسية مفرطة يدعو الحفاظ على الاستقرار. ويتقنص الرقابة من جانب الحكومة في غلق القضية الأشهر والأكثر إثارة في معركتها مع المنظمات الأهلية الكثير من الخطوات التي توحى بأنها في الطريق لمراجعة حساباتها، على رأسها تحسين نظرتها للعمل الأهلي والكف عن وضع كل المؤسسات في خانة التامر والتخريب والعمل لحساب تنظيمات متطرفة مثل جماعة الإخوان المسلمين.

وأصبح على الحكومة الاعتراف بأن وجهات نظر الجهات الأمنية حول العمل

خارجية، وتذكر عدم استطاعة أي قوة عربية إجبارها على فعل شيء لا يتسق معها، وكل تصرف تقوم به توحى من خلاله بأنها مستقلة القرار وتمضي وفق مواعيد وسياسات محددة.

وأضاف لـ"العرب" أن القاهرة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بخلق منافذ الصاع المزمع الذي يطاردها بسبب ملف المنظمات الحقوقية، للتركيز في مواجهة التحديات المحلية والإقليمية، فهي ليست بحاجة للصراع على أكثر من جبهة، والأولى أن تعمل على حشد اصطفاف وطني خلفها وتعيد النظر في علاقتها بالمؤسسات الأهلية دون الحاجة لانتقادها من الخارج.

وبدأت بعض الأصوات المؤيدة للحكومة نفس الطرح بأن يسرع النظام

وئاتق وتحريات منطقية بدليل أنه برأ 43 شخصية ومنظمة في ديسمبر من عام 2018، كانوا ضالعين في قضية التمويلات المشبوهة. وتداول قضية التمويل الأجنبي منذ عام 2011، بعد ثورة 25 يناير التي أسقطت نظام الرئيس حسني مبارك، وواجه العشرات من الحقوقيين والصحافيين والعمالين في منظمات أهلية محلية وأجنبية اتهامات بالحصول على تمويلات لأغراض سياسية والتخريض على أعمال عنف وتآليب الرأي العام ضد المجلس العسكري الحاكم.

واكد نجاد البرعي الناشط الحقوقي البارز ومحامي المتهمين بالقضية أن الحكومة المصرية لا تتحرك في ملف المؤسسات الأهلية بناء على ضغوط

وئاتق وتحريات منطقية بدليل أنه برأ 43 شخصية ومنظمة في ديسمبر من عام 2018، كانوا ضالعين في قضية التمويلات المشبوهة. وتداول قضية التمويل الأجنبي منذ عام 2011، بعد ثورة 25 يناير التي أسقطت نظام الرئيس حسني مبارك، وواجه العشرات من الحقوقيين والصحافيين والعمالين في منظمات أهلية محلية وأجنبية اتهامات بالحصول على تمويلات لأغراض سياسية والتخريض على أعمال عنف وتآليب الرأي العام ضد المجلس العسكري الحاكم.

واكد نجاد البرعي الناشط الحقوقي البارز ومحامي المتهمين بالقضية أن الحكومة المصرية لا تتحرك في ملف المؤسسات الأهلية بناء على ضغوط

المنع من السفر والسماح لهذه المؤسسات بحرية التصرف في أموالها السائلة والمنقولة والمحولة إليها.

وتذكر القاهرة أن استمرارها في تقييد حرية المنظمات الحقوقية لن يجلب لها سوى المزيد من الخلافات والصدامات مع قوى دولية في توقيعات حساسة بالتزامن مع زيادة التحديات التي تواجهها إقليمياً، وطالما أن قانون الجمعيات الأهلية صدر وجرى العمل به بتوافق أغلب المنظمات المحلية والأجنبية فإنه سيكون الفيصل في العلاقة.

ويروج بعض المناوئين للحكومة بشأن تكرار صدور أحكام بالبراءة في قضية التمويلات الأجنبية منذ وصول الرئيس جو بايدن إلى الحكم في الولايات المتحدة، محاولة لإثبات حسن نواياها أمام واشنطن.

وفي المقابل يرى آخرون أن الربط بين التحرك الإيجابي من جانب القضاء والضغط الخارجي ليس في محله لأن رفض التصديق على قانون الجمعيات الأهلية الذي قدمته الحكومة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وطالب بتعديله، كما أن الكثير من المنظمات الأهلية المتهمه بالتمويل المشبوه تمت تبرئتها قبل وصول بايدن للحكم لنفس الأسباب، أي عدم كفاية الأدلة.

ويتغير هؤلاء إلى أنه من غير المنطقي أن يشك القضاء في التقارير الأمنية لمجرد استرضاء منظمات وحكومات أجنبية، لكنه يحكم وفق ما لديه من

أحمد حافظ

القاهرة - يوحى التحرك المصري نحو إسدال الستار على القضايا المرتبطة

بمعمل المنظمات الحقوقية بأن هناك رغبة في غلق الثغرة التي تستثمرها حكومات عربية للضغط على القاهرة بشأن العمل الأهلي، والتركيز في مواجهة التحديات الإقليمية التي لها علاقة مباشرة بالأمن القومي، وتحديد ما يرتبط بقضية سد النهضة الإثيوبي.

قضت محكمة استئناف القاهرة الأسبوع الجاري بتبرئة 20 منظمة أهلية في القضية المعروفة إعلامياً بـ"التمويلات الأجنبية"، بعد قرابة عشر سنوات من الشد والجذب بين الحكومة ومنظمات محلية وأجنبية وأنظمة عربية حول التهم المنسوبة لهذه المؤسسات ومنعها من التصرف في أموالها وحرمان المنتسبين إليها من السفر.

وكان لافتاً صدور حكم البراءة من القاضي علي مختار بشكل يخالف كل الاتهامات التي سوّقت لها دوائر مختلفة سابقاً حول تلقي هذه المنظمات تمويلات أجنبية مشبوهة، بل إن قرار التبرئة استند على أن مؤسسات العمل الأهلي تقوم بدور محوري في التنمية المستدامة ويفترض التعامل معها على هذا الأساس. وبلغ الأمر حد تأكيد المحكمة أن التهم المنسوبة للمنظمات المتهمه بالتمويلات المشبوهة "غير حقيقية" ولا توجد أدلة كافية تستحق إقامة الدعوى ضدها، ما ترتب عليه رفع أسماء المتهمين من قوائم